مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

ورقة سياسات رقم (6)

"تطور الأجور والأسعار والنمط الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية"

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

حزيران 2019

إعداد: أشرف سمارة

الفهرس

المقدمة 4
المراجعة الأدبية والإطار النظري 5
العوامل المؤثرة على الاستهلاك 6
الاستهلاك وأثاره على العملية الانتاجية 7
البلدان النامية والاستهلاك 7
السياق الفلسطيني 8
المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي 8
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي يفوق الناتج المحلي الإجمالي 8
مؤشرات الفقر 8
مؤشرات القوى العاملة 9
مستوى الأجور في فلسطين 10
الواردات والصادرات الفلسطينية 12
الناتج المحلي الإجمالي 12
النمط الاستهلاكي 13
النتائج 16
النتائج الخاصة بالنمط الاستهلاكي 16
سياسات الحكومات الفلسطينية 17
التحليل 17
سياسات مقترحة على المتوسط والبعيد 19
مستوى الأجور 19
مستويات الأسعار 19
النمط الاستهلاكي 20
المصادر والمراجع 21

ملخص تنفيذي

تعاني الأراضي الفلسطينية من ارتفاع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي، حيث بلغ حوالي 16.94 مليار دولار، بنسبة بلغت 116% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018، وتعاني الأراضي الفلسطينية من معدلات مرتفعة للفقر، حيث بلغت حوالي 29% في العام 2017. وتضاعف عدد القوى العاملة في الأراضي الفلسطيني خلال الفترة 2007 لغاية 2018، بزيادة بلغت 57%، في نفس الوقت الذي تعاني فيه من معدل مرتفع للبطالة، وصل إلى 31% في العام 2018، وهناك شبه ثبات في الأجر الحقيقي. تعتمد الأراضي الفلسطينية بشكل كبير على الواردات في تغطية احتياجاتها بشكل عام، حيث ارتفعت الواردات من 5376 مليون دولار في العام 2007 لتصل إلى 8730.6 مليون دولار في العام 2018.

تتسم الأراضي الفلسطينية بارتفاع في نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية، المتمثلة بالمواد الغذائية والنقل والمواصلات وخدمات المسكن والملابس والأحذية، التي تستحوذ على حوالي 57% من دخل المواطن/ة الفلسطيني/ة حسب بيانات إنفاق الأسرة للعام 2017، ولم يتغير النمط الاستهلاكي بين سنوات 2010 و2017، وبقيت نسب الإنفاق على مجموعات مهمة مثل الصحة والتعليم والترفيه متدنية، حيث تشكل مجتمعة حوالي 9%، بالمقابل هناك زيادة في نسبة الإنفاق على مجموعة النقل حيث بلغت حوالي 16% في العام 2017، بالمقابل تراجعت نسبة الإنفاق على السلع الترفيهية والثقافية المتدنية بالأساس، من حوالي 3% في العام 2010 إلى أقل من 2% في العام 2017.

مستوى الأسعار في الأراضي الفلسطينية ارتفع بحوالي 30% خلال الفترة 2007 لغاية 2018، حيث ارتفعت المواد الغذائية بـ 31% والتبغ والسجائر بـ 115% وخدمات المسكن بـ 24% والخدمات الصحية بـ 31% والتعليم الخاص بـ 35%.

نسبة العاملين والعاملات في القطاع الخاص ممن يتقاضون أقل من مستوى الحد الأدنى للأجور بلغت حوالي 33% في الأراضي الفلسطينية، وكانت في صفوف الإناث حوالي 41% مقابل 31% عند الذكور في العام 2018.

أهم الاستنتاجات في ورقة السياسات

- التغير في النمط الاستهلاكي من تراجع في حصة المواد الغذائية والمشروبات، هي عملية تحويل ومفاضلة بين السلع الأساسية الغذائية وسلع أساسية ضمن مجموعات أخرى، اي إعادة توزيع لدخل المستهلك/ة بين السلع الضرورية.
- تدني مستويات الأجور رغم تحسنها الاسمي الطفيف الذي يتأكل مع ارتفاع الأسعار، غير كافي لإحداث فرق في نمط الحياة للمواطن/ة الفلسطيني/ة باتجاه مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة.
- مستوى الحد الأدنى للأجور لم يطرأ عليه أي تغيير منذ اعتماده، ولم يطبق بشكل كامل، وهو غير عادل لأنه أقل من مستوى خط الفقر العادي البالغ حوالي 2400 شيقل.
- لا زال الإنفاق على مجموعات رئيسية مثل الصحة والتعليم متدني جداً في المجتمع الفلسطيني بحيث لا يتجاوز الإنفاق عليها مجتمعاً نسبة 7% فقط.

المقدمة

للمحافظة على مستويات المعيشة في أي بلد، لا بد من تطور الأجور بشكل متوازي مع تغير الأسعار، هذا فقط للإبقاء على نفس المستوى من القدرة الشرائية دون أي تحسن في مستويات المعيشة، وفي حال زيادة الأجور والرواتب بوتيرة أعلى من الارتفاع في مستويات الأسعار نستطيع الحديث عن تحسن في مستويات المعيشة، ولكن هذا مقترن أيضاً بعدالة في توزيع الدخل، وتحقيق نسب فقر متدنية، ونسب بطالة متدنية.

مع تنامي الانفتاح التجاري وتطور وسائل الاتصال والتواصل، أصبحت ظاهرة الاستهلاك ظاهرة كونية، وتحول الاستهلاك من وسيلة لتلبية الاحتياجات، إلى حاجة بحد ذاتها في كثير من الأحيان، وأصبح تركيز رأس المال العالمي منصب في التأثير على المستهلك، وتحفيزه على مزيد من الاستهلاك، نتيجة تنامي الطاقات الإنتاجية بما يفوق الطلب، هذا جعل مراكمة رأس المال بحاجة إلى أسواق أوسع تستوعب هذا الفائض المتنامي من الإنتاج (أبو هنطش، 2013).

هذا التغير في السلع والخدمات والتطور في أنظمة السوق، بحاجة إلى موارد مالية تتمثل في دخل المواطنين/ات، سواء كان على شكل الأجور، أو الأرباح أو الريع أو الميراث وغيرها من مصادر الدخل الممكنة. مع الارتباط الجدلي بمستويات الأسعار، التي تعد أحد أهم محددات الإنفاق والاستهلاك في أي بلد، وتعد الكيفية التي يتم بها توزيع إنفاق هذا الدخل، أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة، التي يمكن من خلالها الاستدلال على المستوى المعيشي للأفراد والأسر، فكلما زادت حصة السلع الكمالية والترفيهية، وقلت حصة السلع الأساسية من الإنفاق، يعبر ذلك عن مستوى رفاه أعلى في المجتمع، والعكس صحيح، كما تشير معظم الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، حيث أن الإنفاق على السلع الكمالية يأتي بعد تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد والأسر، وبعبارة أخرى أن الأسر تنزع إلى الترفيه بعد أن تلبي احتياجاتها الأساسية، فتلبية الحاجات الأساسية والانتقال إلى استهلاك الكماليات، يعني ضمنياً أن القوة الشرائية قد ارتفعت، أو توفرت مصادر أخرى للتمويل، أو أن الأسعار تراجعت بدرجة كبيرة، بحيث أصبحت القوة الشرائية عند نفس مستويات الدخل، أعلى مما كانت عليه سابقاً.

يعرف النمط الاستهلاكي: بأنه التوزيع النسبي لدخل الأفراد والأسر على مجموعة السلع والخدمات، التي يتم الاتفاق عليها أو التعامل معها خلال فترة زمنية محددة. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في النمط الاستهلاكي للأفراد والأسر، أهم هذه العوامل مستوى الدخل المتاح، والثقافة السائدة في المجتمع، وتغيرها عبر الزمن وبين الأجيال المتعاقبة، ومدى توفر السلع والخدمات وتنوعها وتطورها، كذلك تطور كميات ونوعيات الإنتاج، وتطور الأسواق، انسجاماً مع تطور وتغير الاحتياجات، مما ينعكس في تفضيلات المستهلكين بين الخيارات المتاحة، فمع الزمن تستحدث سلع وخدمات، وتختفي بالمقابل سلع وخدمات أخرى، حسب قانون طبيعي مبني على مبدأ الإهمال والاستعمال، أو اقتصادياً العرض والطلب، كما تشير معظم الأدبيات الاقتصادية في مبادئها العامة لعلم الاقتصاد، مع الاختلاف أحياناً في أيهما يعتبر المحفز للأخر.

تشير البيانات إلى تغير في النمط الاستهلاكي بناءً على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2017، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمثل هذا التغير في تراجع حصة السلع الأساسية من الإنفاق تحديداً على المواد الغذائية،

مقابل تنامي لحصة السلع في المجموعات الأخرى، فهل هذا تعبير عن تطور وتحسن في دخل الافراد والأسر؟، أم تراجع في مستويات الأسعار وبالتالي زيادة القوة الشرائية؟

ستحاول هذه الورقة تقديم مساهمة في الإجابة على الأسئلة:

1. تطور الأسعار خلال العقد الأخير؟
2. تطور الأجور في الأراضي الفلسطينية خلال العقد المنصرم؟
3. التغيير في النمط الاستهلاكي ودلالته؟

المراجعة الأدبية والإطار النظري

يعتبر الإنفاق الاستهلاكي من المواضيع الأساسية والرئيسية لتتبع وفهم الوضع الاقتصادي للبلدان، ويعرف الاستهلاك (consumption): أنه استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع والاستفادة من الخدمات، من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه من الأهداف الأساسية للأنشطة الاقتصادية. كما أن الاستهلاك مرتبط ارتباطاً جدلياً بالإنتاج، رغم الجدل حديثاً حول أيهما يعتبر المحفز للأخر، (تيري نيكولاس، 2003)، حيث ظهر حديثاً ما يعرف بالاستهلاك الموجه، بمعنى وجود مؤثرات على الأفراد غير الحاجة، تدفعهم للاستهلاك مبنية على سياسات المنتجين لتحقيق مزيد من الأرباح، فمن الممكن أن تتشكل المعايير للاستهلاك من خلال تأثيرات الصناعة بمرور الوقت، وليس من خلال الاحتياجات، (نتاليان، مارك، 2016)، وفي جميع الاحوال الاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذات الوقت، أو بالسلع التي أنتجت من قبل. وللاستهلاك دور أساسي في التركيب الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل، هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات.

المستهلك ينفق قسماً من دخله أو من موارده السنوية، على سلع وخدمات يراها ضرورية لبقائه واستمرار وجوده. ويكون إنفاق المستهلك في العادة إما على منتجات غير معمرة كالمأكل والملبس، أو على منتجات معمرة كالأثاث والأجهزة الكهربائية المختلفة والسيارات وغيرها، وفي جميع الأحوال يكون استهلاكه في هذه الحالة استهلاكا خاصاً.

من الثابت أن هناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك. وبالرغم من وجود عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي تتناول طبيعة الإنفاق الاستهلاكي، والكيفية التي يتصرف بها المستهلك، فإن مجمل هذه النظريات لا تخالف ثبوت تلك العلاقة، والاختلاف بين النظريات لا يخرج في الغالب عن تحديد طبيعة الدخل والعوامل المؤثرة فيه، حيث أن تغير مستوى الدخل بشكل جوهري، سينعكس ويؤثر في مستويات المعيشة، ومستويات الرفاه التي تتمتع بها الأسر والأفراد في المجتمع، بعلاقة طردية، من هنا نجد أن النمط الاستهلاكي متجانس بين الطبقات المتقاربة في مستويات الدخل، ويختلف جوهرياً بين الطبقات المتباينة في مستوى دخلها. وبناء عليه يمكن الاستدلال على مستويات المعيشة ومستويات الرفاه، من خلال تحليل بيانات النمط الاستهلاكي.

هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في النمط الاستهلاكي، منها المحيط الاجتماعي، كذلك تشير تلك الدراسات أن التراجع عن مستوى معيشي معين ليس بالأمر السهل، أي أن الانتقال إلى مستوى معيشي أعلى بتوفر العوامل المساعدة وأهمها الدخل أمر يسير، ولكن العودة إلى مستويات أقل من الرفاه عند تراجع الدخل لا يعتبر بالأمر اليسير، نتيجة لتأثير العوامل الاخرى منها المحيط الاجتماعي، والتعود على نمط إنفاق ليس من السهل التخلي عنه، وهذا يوقع الأسرة أو الفرد في دوامة البحث عن موارد لتغطية متطلبات النمط الاستهلاكي الأعلى.

ومثبت إحصائياً أن حصة الاستهلاك من الدخل تتناسب تناسباً عكسياً مع المستوى العام للدخل. تشير إحصاءات الدول الصناعية المتقدمة، أن الإنفاق على الاستهلاك في القرن التاسع عشر، في الأحوال الطبيعية، كان يشكل نسبة تتراوح بين 84% و94% من الدخل، وهذه نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالنسب الحالية في القرن الحادي والعشرين، أما في البلدان النامية فإن الإنفاق الاستهلاكي يزيد في بعض الأحيان عن 100% من الدخل الإجمالي.

يبين كينز في نظريته العامة أن الأسس النفسية الراسخة لدى المستهلك، تدفعه إلى زيادة إنفاقه الاستهلاكي عند حدوث زيادة في دخله المتاح، بيد أنه يبقي جزء من تلك الزيادة للادخار. وإن نسبة الادخار هذه تتزايد مع تزايد الدخل، وذلك كله بعد بلوغه حد معين من المستوى يكون كافياً لإشباع المتطلبات الاستهلاكية الضرورية. وهذا يتفق مع ما يعرف بقانون "إنجل" (Engel's Law)، حول العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية، الذي ينص على أنه كلما كانت الأسرة أكثر فقراً تكون نسبة الإنفاق من دخلها على الطعام أكبر، (خان وخالد، 2012)، وهذا المؤشر مبني على فرضية: إذا زادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم، والصحة والترفيه وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية.

العوامل المؤثرة على الاستهلاك

على الرغم من أن الدخل المتاح للمستهلك، هو العنصر الأول والأساسي الذي يتحدد بموجبه حجم الإنفاق الاستهلاكي، فثمة عوامل أخرى تؤثر في مستوى الإنفاق الاستهلاكي بشكل أو بآخر، مثل مستويات الأسعار وتقلباتها، وطبيعة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، إذ لوحظ أن معدل الإنفاق الاستهلاكي يكون أكثر ارتفاعاً في المجتمعات التي يكون توزيع الدخل العام فيها أكثر مساواة، ثم إن هناك العوامل المنبثقة عما بات يعرف بالسراب النقدي (Money illusion)، الذي يصيب المستهلك عند حصول تفاوت في التغير بين معدل الأسعار والدخل النقدي المتاح، فقد يؤثر ارتفاع الأسعار الاسمي وكذلك زيادة الدخل الاسمي تأثيراً مختلفاً في سلوك المستهلك. ومن العوامل المؤثرة في الاستهلاك، وجود قطاع مصرفي متطور يوفر تسهيلات ائتمانية للمستهلكين (قروض استهلاكية)، ومعدلات الفوائد المصرفية السائدة من العوامل المؤثرة أيضاً، كذلك هو الحال فيما يتصل بالموجودات أو الأصول الرأسمالية، وهناك أيضاً الانعكاسات الاستهلاكية الناجمة عن الطبيعة الديموغرافية للبلد المعني سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالزيادات السكانية أم في التركيب السكاني وشرائح

الأعمار، وأثر ذلك في الأذواق وطبيعة السلع المطلوبة، وأخيراً هناك العوامل المتعلقة بطبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الناظمة وبالمستوى التقني للبلد المعني وسرعة تطوره.

الاستهلاك وأثاره على العملية الانتاجية

مع أن الاستهلاك هو عملية استخدام السلع والخدمات الذي يتضمن في الغالب افنائها، فإن لذلك علاقة مباشرة بتجديد الإنتاج وتوسيعه. وعليه فإذا كان الوضع الاقتصادي في البلد المعني لم يصل بعد إلى درجة الاستخدام الكامل لكل الطاقات الإنتاجية المتاحة، فإن أي زيادة في مجمل الاستهلاك تؤدي إلى تجديد الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وتقود إلى تحقيق زيادات في الدخل القومي للبلد المعني. وبما أن هذا التوسع في الإنتاج يتم غالباً عن طريق زيادة الاستثمارات، والتي تؤدي وفقاً لقوة مضاعف الاستثمار إلى زيادات أكبر في الدخل العام، فإن الحركة الأولى تؤدي إلى سلسلة حركات متتابعة في العجلة الاقتصادية. من جهة أخرى إن الزيادة التي تحصل في الطلب على السلع الاستهلاكية، تحدث تغييراً في حجم الآلات والتجهيزات اللازمة لإنتاج السلع الجديدة. هذا الطرح صحيح على مستوى الاقتصاد المعولم، من حيث الطلب والعرض، ولكن من حيث إحداث الفائدة الاقتصادية لتوليد أثر مضاعف الاستثمار، هذا يعتمد على منشأ الطلب والعرض، فإذا حدث الطلب والعرض في اقتصاديين منفصلين، سيكون أثر المضاعف من حيث الفائدة الدائمة، للاقتصاد المنتج لتلك السلع، على حساب الاقتصاد الأخر المستهلك، وهذا ما يحدث في الاقتصاد المعاصر، فتوزيع الفائدة من الاستهلاك والإنتاج غير متكافئ.

البلدان النامية والاستهلاك

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند معالجة اقتصاديات البلدان النامية، وتحديداً في موضوع الاستهلاك، خصوصية هذه الدول، حيث إن ما يصح من النظريات الاقتصادية في البلدان الصناعية المتطورة، قد لا يصح في البلدان التي هي أقل نمواً، كما أن لكل بلد من البلدان النامية معطياتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها. فالبلدان النامية عادة تعاني تدني في مستوى الدخل والإنتاج، وغالباً ما يكون اقتصادها معتمداً على القطاعات الزراعية والخدمية، ثم إن المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والمؤسساتية في البلدان النامية تختلف عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، لذلك غالباً ما تعاني البلدان النامية نقص في رؤوس الأموال القابلة للاستثمار وفي الاستثمار الأجنبي.

بالتالي الاستهلاك لا يولد في البلدان النامية القوى الاقتصادية الدافعة نفسها التي يولدها في البلدان المتقدمة اقتصادياً. البلدان النامية، على خلاف المتقدمة، لا تصنع معظم السلع التي تستهلكها بل تستوردها، ولذلك فإن زيادة الاستهلاك في الدول النامية، لا تولد في الغالب نشاطاً في الاقتصاد المحلي، بل تولد النشاط في اقتصاد الدول الصناعية المصدرة لتلك السلع، وتسبب في الوقت نفسه ضغوطاً إضافية في ميزان المدفوعات للدول المستوردة وتزيد في عجزه.

السياق الفلسطيني

تعتبر فلسطين حالة خاصة في القرن الحادي والعشرين، فهي لم تسيطر على مواردها ومقوماتها وحدودها، بسبب الاستعمار الصهيوني الإحلالي والمعقد حالياً، وبالتالي هذه خصوصية في تناول أي ظاهرة أو قضية بحثية لا سيما في الشأن الاقتصادي، الذي يتشعب في ارتباطاته وتأثيراته السياسية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية.

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي

بلغ عدد سكان فلسطين حسب تعداد السكان العام 2017 حوالي 4.8 مليون نسمة، منهم حوالي 2.8 مليون في الضفة الغربية، وكانت الزيادة السنوية للسكان في فلسطين حوالي (2.8%)، وهي من النسب المرتفعة في العالم. التركيب الديموغرافي يميل باتجاه الكثافة بالأعمار الفتية حيث تشكل الفئة العمرية (0–14 سنة) 38.9%، وتشكل فئة الشباب (15 –29 سنة) 29.7% من ٔجمالي السكان، هذه الفئات تكون متطلباتها الاستهلاكية في العادة أعلى، ومختلفة تبعاً لتغير ثقافة الأجيال الاستهلاكية، والتطور السريع في السلع والخدمات خاصة التكنولوجية منها.

إجمالي الإنفاق الاستهلاكي يفوق الناتج المحلي الإجمالي

تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في العام 2018 حوالي 12.53 مليار دولار، مشكلاً حوالي 74% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي، فيما كان الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي حوالي 3.83 مليار دولار، بنسبة بلغت 23% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية حوالي 0.58 مليار دولار بنسبة بلغت 3% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي، وبلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي حوالي 16.94 مليار دولار بنسبة بلغت 116% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بحوالي 14.62 مليار دولار عن العام 2018.

مؤشرات الفقر

تعاني الأراضي الفلسطينية من معدلات مرتفعة للفقر بشكل عام، حيث بلغت حوالي 29% في العام 2017، السبب الرئيسي لهذا الارتفاع، ناتج عن الارتفاع المستمر عبر السنوات لمعدلات الفقر في قطاع غزة، في المقابل هناك تحسن نوعاً ما في الضفة الغربية لهذا المؤشر، حيث تراجع من حوالي 21% خلال العام 2007 ليصل إلى حوالي 14% خلال العام 2017.

شكل رقم (1): معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية: 2007 –2017

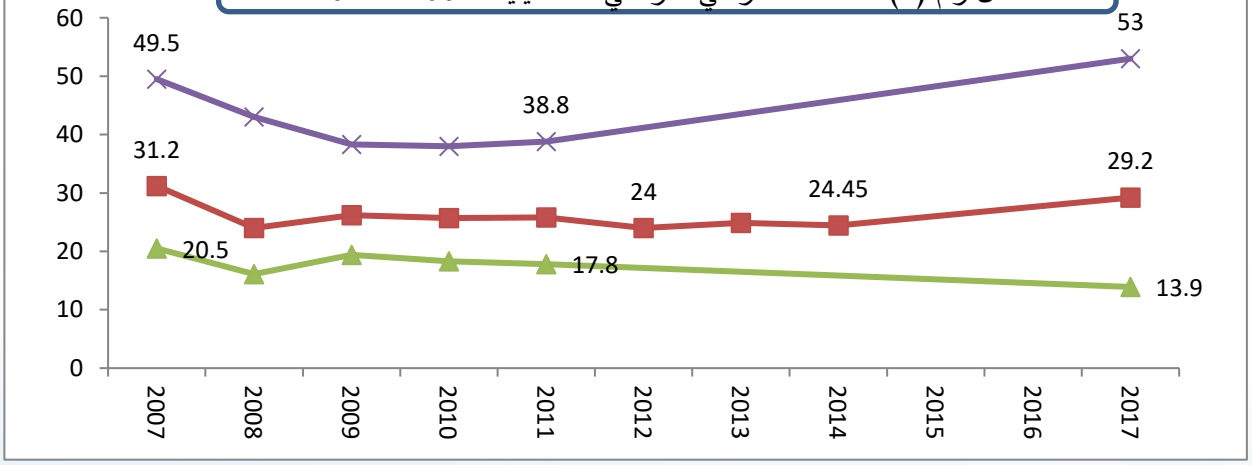

بالرغم من أن مؤشرات التنمية الالفية (MDGs) كانت تتطلع إلى تقليل الفقر إلى النصف، وحديثاً مؤشرات التنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر، إلا أن الواقع في فلسطين لم يستطع تحقيق الهدف السابق، كما لا نتوقع أن يتم القضاء على الفقر بحلول العام 2030، كما تتطلع مؤشرات (SDGs)، حيث أن أسباب الفقر متعددة ومرتبطة بعدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني، الناتج عن وجود وإجراءات الاحتلال، وبالتالي السياسات الهادفة لتقليل أو القضاء على الفقر، لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة، بدون ديمومة مراكمة الإنجاز في هذا المجال للسبب آنف الذكر، كما أن هناك العديد من الملاحظات على هذه السياسات أيضاً ومدى ملائمتها للاقتصاد الفلسطيني من جهة، وعدم نجاعة التطبيق والفساد في منظومات التطبيق وضعف المراقبة لتحقيق الأهداف في كثير من مراحل العمل، وفي سلوك جهات المتابعة لتحقيق تلك الأهداف، عدا عن قلة الموارد التي تخصص لهذا الهدف من جهة أخرى.

مؤشرات القوى العاملة

تضاعف عدد العاملين في الأراضي الفلسطيني خلال الفترة 2007 لغاية 2018، فبينما كان في العام 2007 حوالي 882 ألف عامل/ة، ارتفع ليصل حوالي 1382 ألف عامل/ة في العام 2018، أي بزيادة بلغت 57%، هذه الزيادة لم تتوافق مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني كما سنلاحظ لاحقاً من خلال المؤشرات المرتبطة بمعدل البطالة، الذي ارتفع بشكل كبير خلال نفس الفترة.

شكل رقم (2): أعداد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة للسنوات: 2007 – 2018 (القيمة بالاف)

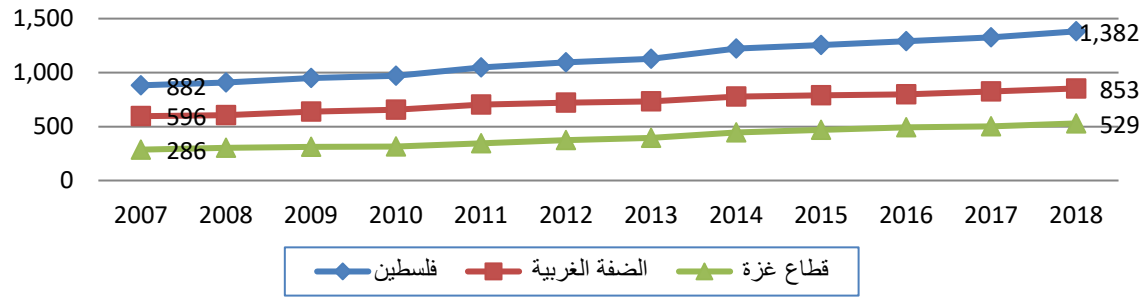

فيما يخص المشاركة في القوى العاملة بين الجنسين، هناك تباين عالي في الأراضي الفلسطينية، ففي حين بلغ معدل مشاركة الرجال في نطاق القوى العاملة حوالي 72%، وهو شبه ثابت للسنوات 2007–2018، اتسمت نفس الفترة بتدني نسبة مشاركة النساء في نطاق القوى العاملة حيث بلغت 20% في العام 2018، ورغم تدني مشاركة النساء في نطاق القوى العاملة إلا أنها في ازدياد مع الزمن، هذا الارتفاع في أعداد المشاركين في القوى العاملة ومن ضمنها النساء، ساهم في تفاقم مشكلة البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مشاركة النساء في القوى العاملة محصورة بأنشطة محددة، وإذا ما أضيفت العوامل الأخرى التي يتسم بها الاقتصاد الفلسطيني والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً ضمن الجزء المتعلق بالبطالة سنلاحظ أن مشكلة البطالة مركبة وشديدة التعقيد من حيث المسببات وآليات المعالجة.

شكل رقم (3): معدل المشاركة في القوى العاملة في فلسطين حسب الجنس للسنوات 2007 – 2018

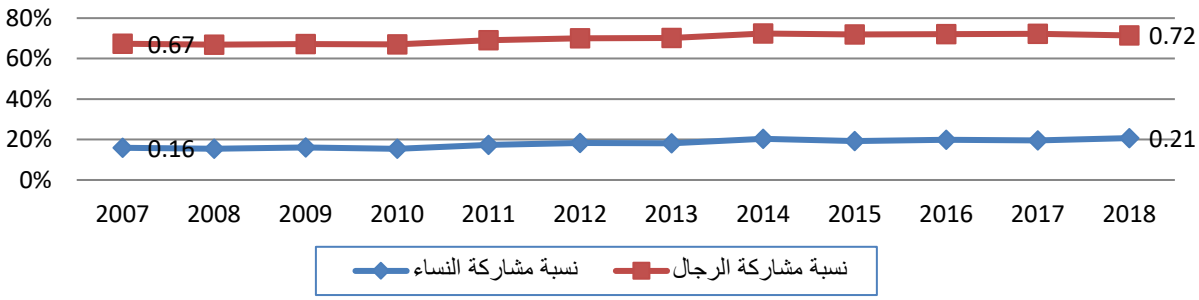

تعاني الأراضي الفلسطينية من معدل مرتفع جداً للبطالة، فبينما كان معدل البطالة حوالي 22% في العام 2007، حوالي ربع القوى العاملة عاطلين عن العمل، ووصل إلى 31% في العام 2018، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الارقام الاحصائية المعلنة أقل من الرقم الحقيقي (Under Estimated) إذا ما اضيف لها من فقدوا الأمل، أو اصيبوا بالإحباط وخرجوا من نطاق القوى العاملة الفلسطينية. البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتبطة بالأزمات السياسية بشكل كبير، والذي يشكل الاحتلال الصهيوني عامل دائم التأثير فيه، فمثلاً فترات الحروب التي شنها الاحتلال الصهيوني سواء في الضفة الغربية أو على قطاع غزة، وكذلك الإغلاق الذي يترافق مع توقف نسبة كبيرة من العاملين داخل الخط الاخضر، أو في المستوطنات الصهيونية، وتراجع الإنتاج المحلي المرتبط بمدى توفر المواد الخام والقدرة على التسويق خارجياً، وبعض التقنيات التي تحول منتجات من الاعتماد على العمالة إلى الأتمتة، وحديثاً نقل بعض عمليات الانتاج خارج البلاد، واستبدال بعض الصناعات المحلية بالواردات، وتراجع الانتاج الزرعي وبالتالي العاملين فيه.

شكل رقم (4): معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة للسنوات 2007– 2018

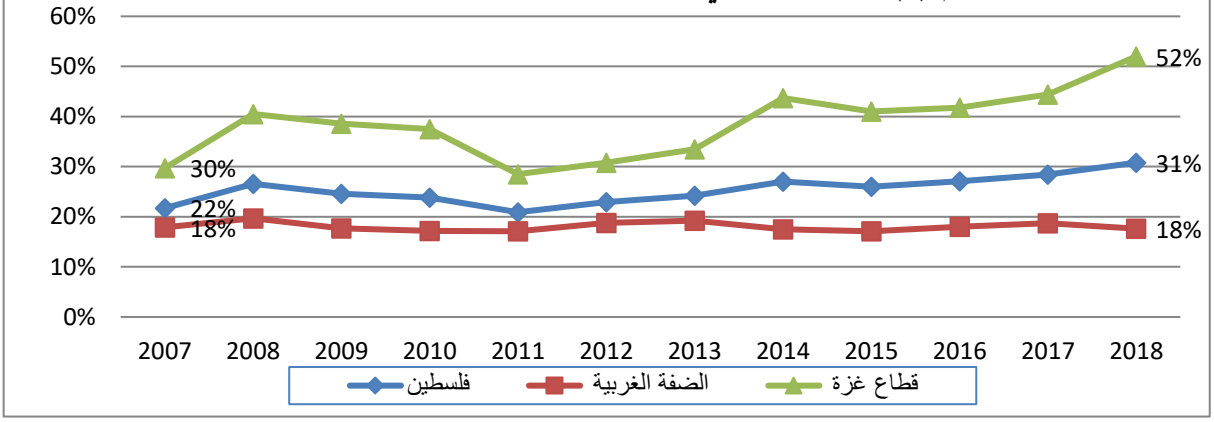

مستوى الأجور في فلسطين

من خلال متابعة الأجور في فلسطين نلاحظ أن هناك زيادة أسمية طفيفة، فبينما كان الأجر اليومي الأسمي للعاملين حوالي 82 شيقل في العام 2007، ارتفع ليصل حوالي 123 شيقل في العام 2018، أي بزيادة أسمية مقدارها 50%، (بيانات القوى العاملة الاحصاء الفلسطيني، 2019)، هذا الارتفاع على مستوى الاراضي الفلسطينية متأثر بمتوسط الأجر اليومي

للعاملين داخل الخط الاخضر. في نفس الوقت ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحوالي 30% عن نفس الفترة المذكورة، وبالتالي لا يوجد تغير حقيقي في مستوى الأجور، وإنما بقيت القيمة الحقيقية تراوح في ذات المستوى (انظر/ي الأشكال رقم 5 ورقم 6 أدناه).

شكل رقم (5): الأجر اليومي الاسمي بالشيقل للمستخدمين معلومي الأجر 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب مكان العمل بالأسعار الجارية، 2007-2018

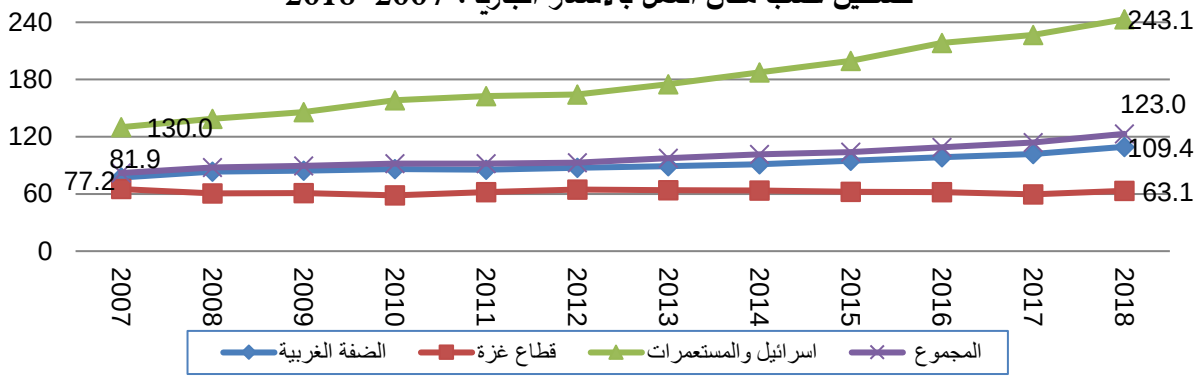

شكل رقم (6): الأجر اليومي الاسمي بالشيقل للمستخدمين معلومي الأجر 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب مكان العمل بالأسعار الثابتة، 2007-2018

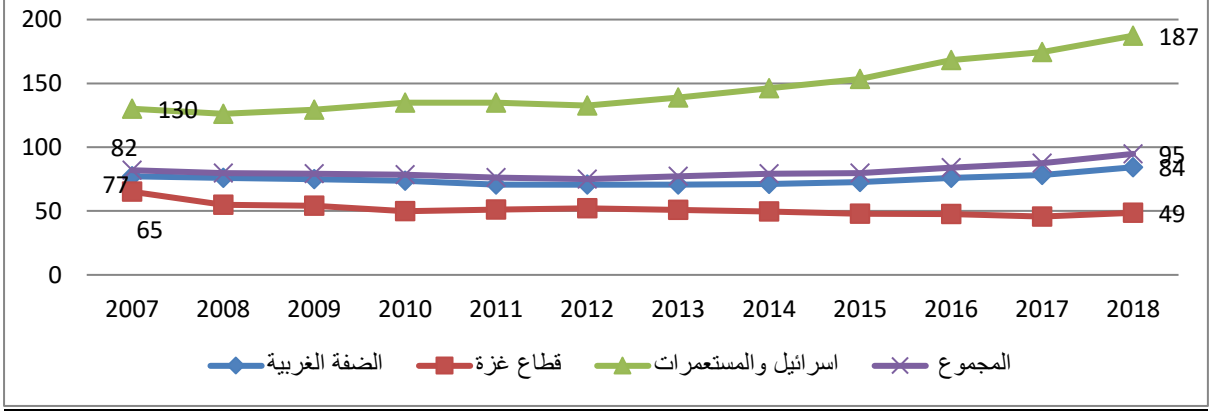

هناك شبه ثبات في الأجر الحقيقي خلال السنوات العشر الماضية، فبينما بلغ حوالي 82 شيقل في العام 2007، استقر عند مستوى حوالي 95 شيقل في العام 2018، وعند استثناء معدل أجور العاملين داخل الخط الأخضر، يكون لدينا شبه استقرار في مستويات الأجور الحقيقية على المستوى العام على طول الفترة، مقابل تراجع في مستوى الأجر الحقيقي في قطاع غزة، ففي حين كان حوالي 65 شيقل في العام 2007، تراجع ليصل إلى حوالي 49 شيقل في العام 2018. هذه الارقام تدلل على أن مستوى الرفاه لم يتحسن، وهو شبه مستقر، وبالتالي نتوقع أن يكون توزيع نمط الإنفاق للأسر متشابه إلى حد كبير بين السنوات 2007 و2017، بالمقابل نتوقع أن يكون هناك تراجع في مستوى الرفاه في قطاع غزة، نتيجة لتراجع مستوى الدخل الحقيقي. يعزز ما ذهبنا إليه في هذا التحليل أن مستويات الفقر شبه مستقرة في الضفة الغربية، مع تحسن طفيف في العام 2017، مقابل زيادة كبيرة في قطاع غزة (انظر/ي الشكل رقم: 1).

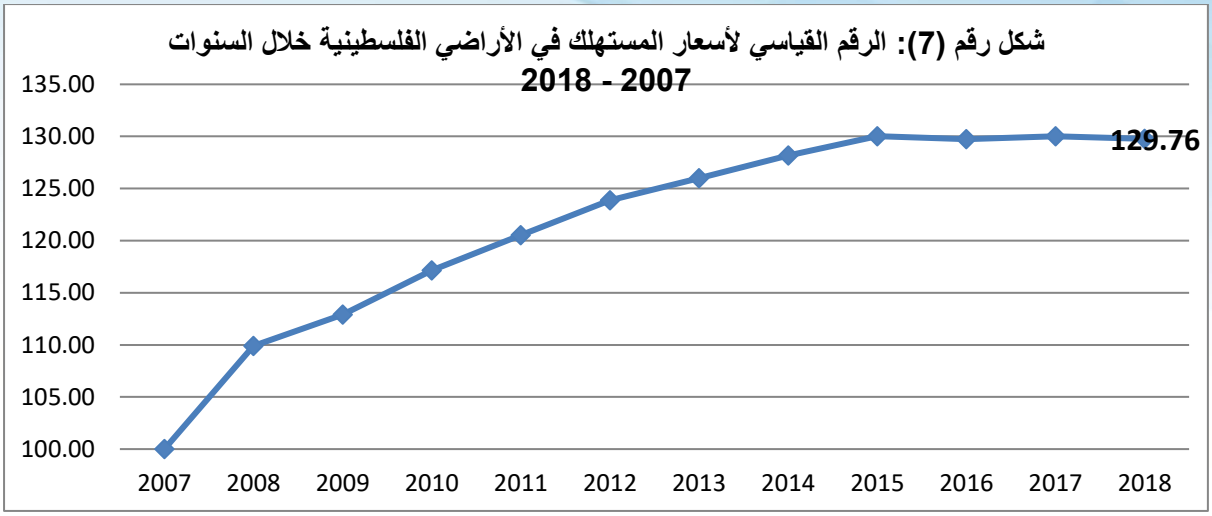

الواردات والصادرات الفلسطينية

الأراضي الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على الواردات في تغطية احتياجاتها بشكل عام، ارتفعت الواردات خلال الفترة قيد الدراسة من 5376 مليون دولار في العام 2007 لتصل 8730.6 مليون دولار في العام 2018، أما الصادرات فارتفعت من 1280 مليون دولار لتصل إلى حوالي 2903.5 مليون دولار عن نفس الفترة، ففي حين كانت الواردات تشكل أكثر من أربعة أضعاف الصادرات في العام 2007 بعجز في الميزان التجاري بحوالي 4096 مليون دولار، أصبحت تشكل ثلاث أضعاف ولكن بعجز أكبر في الميزان التجاري من حيث القيمة، بلغ حوالي 5827.4 مليون دولار، (الإحصاء الفلسطيني، بيانات الحسابات القومية 2018).

الناتج المحلي الإجمالي

هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الدخل الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام خلال السنوات قيد الدراسة، سواء بالقيم الأسمية أو القيم الحقيقية، هذا مؤشر جيد على المستوى الكلي لتحليل مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، حسب مقاييس تقيم الأداء الاقتصادي المعتمدة محلياً ودولياً، ترافق هذا الارتفاع مع ارتفاع في نصيب الفرد من المؤشرات المذكورة أعلاه، مما يوحي بإن هناك تحسن في مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، في معظم السنوات، باستثناء الفترة التي تزامنت مع العدوان الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية تحديداً على قطاع غزة في السنوات 2008 و2014.

رغم الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، هناك زيادة في الدخل القومي الإجمالي المتاح سواء بالأسعار الأسمية أو الثابتة، فبينما كان في فلسطين حوالي 8305.1 مليون دولار ارتفع ليصل حوالي 18784.1 مليون دولار في العام 2018، وكان مقدار التغير في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة، حيث ارتفع في الضفة الغربية من حوالي 5797 مليون دولار في العام 2007 وصل 15019.7 مليون دولار في العام 2018، وكان مقدار الارتفاع أقل حدة في غزة، حيث ارتفع من حوالي 2508.1 مليون دولار في العام 2007 إلى 3764.4 مليون دولار في العام 2018.

هناك زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المتاح، فبينما كان في فلسطين 2376.6 دولار في العام 2007 ارتفع ليصل 4110.5 دولار في العام 2018، وفي الضفة الغربية كان 2762.1 في العام 2007 وصل إلى 5696.7

دولار في العام 2018، وفي قطاع غزة كان 1797 دولار في العام 2007 ارتفع بشكل طفيف ليصل إلى 1947.4 دولار في العام 2018، (الحسابات القومية، 2018).

من خلال تتبع حركة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، نلاحظ أنها تشير لوجود نمو اقتصادي في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي أو الدخل الإجمالي أو نصيب الفرد منهما، من ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع في مؤشرات مثل ازدياد البطالة وزيادة العجز في الميزان التجاري وارتفاع حصة الاستهلاك من الناتج المحلي بما يفوق الناتج المحلي لمعظم السنوات، وعجز في الميزانيات، وعجز ميزان المدفوعات، ومعدلات مرتفعة من الفقر، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الهامة، بمعنى أن النمو الحاصل لا يعبر عن تنمية اقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بمفهوم التنمية وليس النمو.

النمط الاستهلاكي

من خلال تتبع النمط الاستهلاكي للسنوات 2010 و2018، نلاحظ أن هناك تغير على بعض المجموعات الرئيسية مثل مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة التي كانت تستحوذ على حوالي 35% من متوسط إنفاق المستهلك الفلسطيني في العام 2010، تراجعت حصتها لتصل إلى حوالي 28% في العام 2017، فيما ارتفعت حصة الإنفاق على مجموعة المواصلات من حوالي 9% لتصل إلى حوالي 14%، ومجموعة المعلومات والاتصالات من 3.5% إلى 5.09% عن نفس السنوات، كذلك زادت حصة الإنفاق على مجموع التأمين والخدمات المالية ومجموعة الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة من حوالي 11% لتصل إلى حوالي 17%.

مع شبه ثبات في مستويات الإنفاق على مجموعات أساسية وذات تأثير على مستويات رفاهية الأسرة ومستقبل البلد الاقتصادي، مثل حصة الإنفاق على التعليم التي استقرت عند مستوى 3.5%، والصحة تراجعت من 3.9% إلى 3.56%، وتراجع حصة الترفيه، والرياضة، والثقافة، والحدائق والحيوانات الأليفة من 2.06% لتصل إلى 1.68%. فيما شهدت بعض المجموعات شبه استقرار في حصتها من الإنفاق الاسري للسنوات المذكورة، مثل المطاعم وخدمات الإقامة، والمفروشات والمعدات المنزلية وصيانة المنازل الروتينية، والمشروبات الكحولية، والتبغ، والأحذية والملابس، والمسكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود.

جدول رقم (8): التوزيع النسبي لإنفاق الأسرة الفلسطينية حسب أقسام الإنفاق الرئيسية للسنوات 2010 و2018

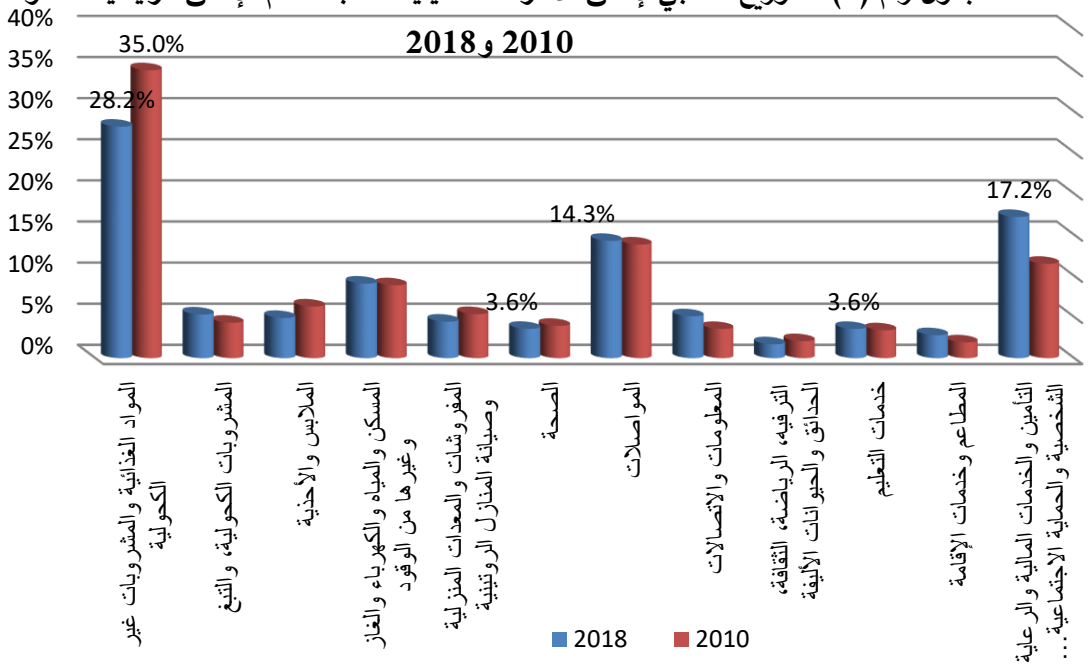

وعند تجميع نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية المتمثلة بالمواد الغذائية والنقل والمواصلات وخدمات المسكن والملابس والاحذية، نلاحظ أن نسبة الإنفاق عليها كانت تستحوذ على حوالي 62% في العام 2010 مقابل حوالي 57% في العام 2017.

نلاحظ أن الفروق في النمط الاستهلاكي ليست كبيرة بين السنوات 2010 والعام 2017، ولكن ما يميز هذا النمط من الاستهلاك، مجموعة من المعطيات التي يمكن من خلالها تحليل مستويات المعيشة بالاستناد إلى المقارنة مع بعض الدول الأخرى في العالم. أولاً: نلاحظ ارتفاع في حصة الإنفاق على الطعام تراوح في محيط ثلث الإنفاق للأسرة الفلسطينية، وإن تراجعت قليلاً في العام 2017. ثانياً: ارتفاع في الإنفاق على الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن بحوالي 60% من إجمالي الاستهلاك. ثالثاً: تدني نسب الإنفاق على مجموعات مهمة مثل الصحة والتعليم والترفيه، حيث لا تشكل مجتمعة نسبة الإنفاق عليها حوالي 12% في العام 2010، تراجعت لتصل إلى حوالي 9% في العام 2017.

إن ارتفاع نسب الإنفاق على المجموعات الأساسية وتدني نسب الإنفاق على مجموعات السلع والخدمات الترفيهية، يعتبر مؤشر على تدني مستويات المعيشة وتدني مستويات الدخل، حيث أن الاسرة تنفق معظم دخلها في محاولة لتلبية الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها، وعند تحسن الدخل تنزع إلى الإنفاق على ما تعتبره سلع وخدمات كمالية أو غير أساسية، هذا النمط من الاستهلاك له تبعات اقتصادية على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، حيث أن عدم الحصول على الغذاء الكافي والجيد، والمسكن المناسب والملبس الملائم والخدمات الصحية الكافية، يؤدي إلى سوء التغذية وإلى نتائج سلبية على المستوى الصحي، والتي تنعكس في عدم القدرة على القيام بالدور الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كما أن عدم الحصول على الخدمات التعليمية وبمستوى يتلاءم مع المتطلبات العصرية، سيؤدي إلى جيل مستقبلي غير قادر من حيث المؤهلات والمتطلبات على مجاراة وتلبية متطلبات التطور في سوق العمل، والتقنيات المستخدمة في عمليات الإنتاج على المدى

الطويل محلياً وعالمياً، وبالتالي مزيد من التبعية والاعتماد على الأخر ومزيداً من العجز في الميزان التجاري نظراً للحاجة إلى مزيد من الواردات، ومزيد من التراجع في المؤشرات الاقتصادية الهامة من بطالة وفقر ومستويات الأجور والناتج الإجمالي، وغيرها.

شكل رقم (9): مقارنة نسب الإنفاق للمجموعات الرئيسية في بعض الدول 2017

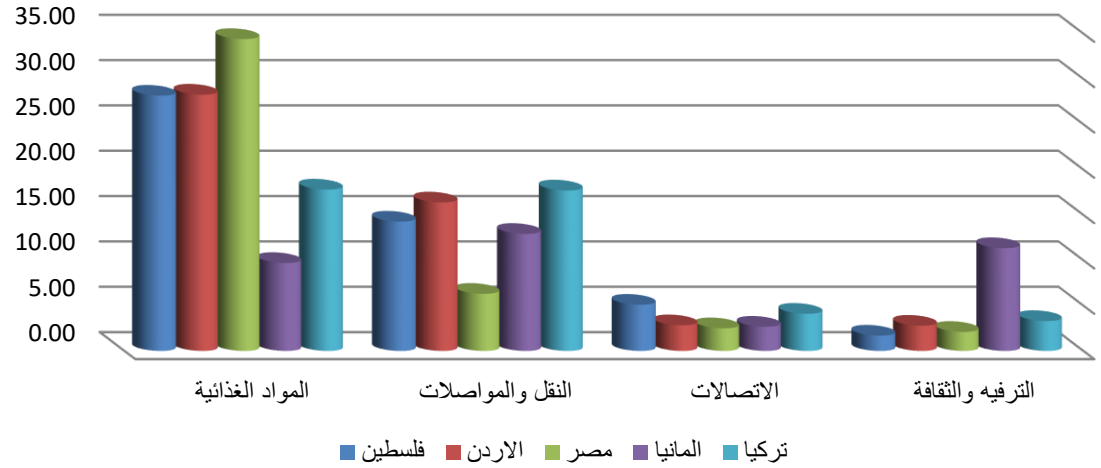

من خلال مقارنة النمط الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية مع بعض الدول في العالم، المتقدمة والنامية، نلاحظ أن النمط الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية لا يسلك سلوكاً متطابقاً مع الدول النامية من حيث ارتفاع الإنفاق على السلع الأساسية، مقابل تدني الإنفاق على السلع الكمالية، كما أنه لا يسلك سلوك الدول المتقدمة من حيث تدني الإنفاق على السلع الغذائية مقابل زيادة الإنفاق على السلع الترفيهية، ففي حين تراجعت حصة الإنفاق على الطعام في الأراضي الفلسطينية في العام 2017، أيضاً تراجعت حصة الإنفاق على السلع الترفيهية خلال نفس الفترة، نلاحظ أن الوضع في الأراضي الفلسطينية أكثر تشابهاً مع النمط الاستهلاكي في الدول النامية.

النتائج

النتائج الخاصة بالنمط الاستهلاكي

- تغير في النمط الاستهلاكي في الأراضي الفلسطينية بين السنوات 2010 والعام 2017، حيث تراجعت نسبة الإنفاق على الغذاء من 34% إلى 28%.

- زيادة في نسبة الإنفاق على مجموعة النقل حيث كانت في العام 2010 حوالي 13% ارتفعت إلى أكثر من 16% في العام 2017، وهذا لسببين زيادة في اعداد السيارات وزيادة في اسعار الوقود ايضا.

- نسبة الإنفاق على السلع الترفيهية والثقافية، تراجعت من حوالي 3% في العام 2010 إلى أقل من 2% في العام 2017.

- الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة ارتفعت نسبة الإنفاق عليها من 7% في العام 2010 لتصل إلى 13% في العام 2017.

- رغم تراجعها لا زالت نسبة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية المتمثلة بالمواد الغذائية والنقل والمواصلات وخدمات المسكن والملابس والأحذية تستحوذ على النسبة الأكبر من إنفاق الاسرة الفلسطينية فبينما كانت حوالي 62% في العام 2010، تراجعت قليلاً لتسجل حوالي 57% من إجمالي إنفاق الاسرة الفلسطينية في العام 2017.

- معدل الأجور الحقيقية بقي شبه ثابت في الضفة الغربية، وتراجع بشكل كبير في قطاع غزة، خلال الفترة 2007 لغاية 2018.

- مستوى الأسعار العام في الأراضي الفلسطينية ارتفع بحوالي 30% خلال الفترة 2007 لغاية 2018، حيث ارتفعت المواد الغذائية بـ31% والتبغ والسجائر بـ115% وخدمات المسكن بـ 24% والخدمات الصحية بـ 31% والتعليم الخاص بـ 35%.

- نسبة العاملين والعاملات في القطاع الخاص ممن يتقاضون أقل من مستوى الحد الأدنى للأجور بلغت حوالي 33% في الأراضي الفلسطينية، وكانت للإناث حوالي 41% مقابل 31% عند الذكور في العام 2018.

سياسات الحكومات الفلسطينية

- انتهجت الحكومات الفلسطينية نهج يشجع على التوسع في القروض خاصة في الفترة ما بعد العام 2008، كما تشير العديد من الدراسات (فتحي ومهند، 2013)، وكانت تهدف سياسات التوسع في القروض إلى تحفيز الاستثمار وتحريك العجلة الاقتصادية في فلسطين، لكنها لم تحقق النتائج المتوقعة حيث أنها تركزت في قطاعي الإسكان وشراء السيارات بشكل أساسي، أو سلع استهلاكية مستوردة.

- القروض الاستهلاكية أحدثت توسعاً ولكن ليس في القطاعات الانتاجية، تركز بشكل أساس في قطاع الانشاءات المتمثلة بقطاع الإسكان والتجارة خاصة السيارات (سلطة النقد، 2017).

- لم تكن السياسات ذات تأثير في مستوى الدخل الحقيقي، حيث تشير النتائج إلى ثبات في مستوى الأجور الحقيقية، والتي بقيت القيمة الحقيقية لها تراوح في ذات المستوى (الاحصاء الفلسطيني، 2018).

- إقرار الحد الأدنى للأجور لم يحدث أثراً ملموساً في تحسين مستوى الدخل لأن عملية التطبيق لم تتم بشكل فعلي، فنسبة العاملين الذين يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية بلغت حوالي 30%.

- سياسات الحكومة في التأثير على الأسعار ليست ذات أثر فعلي على أرض الواقع، فهي منحصرة بين إلزامية إعلان الأسعار، وقائمة الأسعار استرشادية غير الملزمة التي تصدرها وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

- هناك بعض التحسن في الرقابة على جودة المنتجات في الأسواق من خلال عدد حالات التوقيف والتفتيش المنفذة من الضابطة الجمركية والصحة ووزارة الاقتصاد الوطني.

التحليل

هناك تغير في نمط الاستهلاك، وتغير في السلع والخدمات المتاحة، وانفتاح على الثقافات الاستهلاكية العالمية، التي اتاحتها ثورة المعلومات، وسهولة وسرعة التواصل والاتصال والحصول على تلك السلع والخدمات الكترونياً وبدون وسيط في كثير من الأحيان، هذا التغير كان للمصارف والبنوك دور مركزي في اتمام المعاملات المالية الاستهلاكية، كوسيط لا يمكن الاستغناء عنه، على شكل قروض وتمويل وبطاقات ائتمانية وغيرها.

- في مجال النقل هناك تأثير لشراء السيارات بزيادة الإنفاق عل الوقود ضمن بنود إنفاق واستهلاك الاسرة وهذا ناتج عن زيادة نسبة امتلاك الأسر للسيارات.

- التغير في النمط الاستهلاكي من تراجع في حصة المواد الغذائية والمشروبات لم ينعكس في تحسن مستوى الرفاه الذي تراجعت نسبة الإنفاق عليه في ذات الوقت، وإنما هي عملية تحويل ومفاضلة انحصرت بين السلع الأساسية الغذائية وسلع أساسية أخرى، وهي إعادة توزيع لدخل المستهلك بين السلع الضرورية.

- إن تدني مستويات الأجور رغم تحسنها الاسمي الطفيف الذي يتآكل مع ارتفاع الأسعار، غير كافي لإحداث فرق في نمط الحياة للمواطن الفلسطيني باتجاه مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة.

- إن ارتفاع متوسط أو وسيط الأجر بشكل عام لا يعبران عن تحسن في مستويات الأجور في المجتمع، إلا إذا اقترن الموضوع بعدالة في توزيع الدخل، وهذا غير حاصل في المجتمع الفلسطيني نستدل عليه من خلال ارتفاع نسبة العاملين ممن يتقاضون رواتب أقل من مستوى الحد الأدنى للأجور المتدني أصلاً.

- مستوى الحد الأدنى للأجور لم يطرأ عليه أي تغيير منذ اعتماده وهذا خلل أول، ولم يطبق بشكل فعلي وهذا خلل ثانٍ، وهو غير عادل لأنه أقل من مستوى خط الفقر العادي البالغ حوالي 2400 شيقل (الاحصاء الفلسطيني، 2017)، وأقل من مستوى الفقر المدقع وهذا خلل ثالث وكبير.

- لا زال الإنفاق على مجموعات رئيسية مثل الصحة والتعليم متدني جداً في المجتمع الفلسطيني بحيث لا يتجاوز الإنفاق عليها مجتمعاً نسبة 7% فقط.

سياسات مقترحة على المتوسط والبعيد

مستوى الأجور

- تعديل مستوى الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون بالاحتكام إلى أساسيات ومؤشرات عادلة، تتعلق بمستوى المعيشة، وخط الفقر، والاحتياجات الأساسية، وليس بالاحتكام إلى أصحاب المصالح.

- عدم الذهاب إلى خيار سن القوانين في مجالات الأجور والأسعار، إلا أنه لا يكفي وضع قوائم استرشادية لأسعار السلع الغذائية دون ضمان إلزام التجار بها في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى التلاعب بالمستهلك ويصبح بلا حماية.

- وضع خطط التطبيق الفعلي على أرض الواقع، وضمان الاستمرارية وعدم الموسمية في عملية المتابعة.

- إلزام كافة الجهات بالتسجيل والتصريح الرسمي عن المشغلين والمشتغلين، وتقديم كافة البيانات التي تضمن سلامة التطبيق والحصول على كامل الحقوق بدءً من الأجر. (قد يكون أحد أشكالها إلزامية الدفع من خلال الحسابات البنكية أو البريد وغيرها من الجهات التي يسهل مراقبتها).

مستويات الأسعار

- لا يمكن تطبيق سياسات تسعير للسلع الاساسية دون توفير دعم رسمي لبعض السلع، إذا كان هذا الخيار غير وارد، فلا بد من محاربة الاحتكار، وتوفير السلع من مصادر متعددة، وتشجيع زراعة المحاصيل الأساسية، والعمل على التأثير في أسعار مدخلات الإنتاج الرئيسية، الممكنة من قبل الجهات الرسمية مثل الوقود والمياه، وتوفير البنية التحتية المناسبة، لتذليل العقبات أمام عملية الإنتاج والتسويق، وبالتالي تخفيض التكاليف التي ستنعكس في تخفيض الأسعار.

- عدم الانشغال من قبل الوزارات بسن قوانين وتشكيل لجان شكلية تهدر الوقت والجهد دون تأثير فعلي في الأسواق الفلسطينية، مثل قوائم أسعار السلع الاسترشادية وغيرها.

- استهداف صناعات معينة للتأثير على أسعارها، وعدم التشتت بقوائم كبيرة يصعب الحصول على نتائج مرضية فيها، بحيث تكون سلع استراتيجية مثل الطحين والحبوب لأنها ذات تأثير في العديد من الصناعات الغذائية، والتي بدورها ستؤثر على مجموعة كبيرة من السلع.

- كسر الاحتكار المطلق والتكتلات الاحتكارية كما هو الحال في قطاع الاتصالات والتأمين، وبعض الصناعات الأخرى وبعض الواردات، في كافة المجالات التي تمس الحياة اليومية ودخل المواطن/ة اليومي.

- تخفيض الضرائب على بعض السلع الاساسية مع ضمان أن يتم تخفيض أسعارها للمستهلك، لا أن تتحول إلى زيادة في أرباح التجار والمنتجين.

- مراجعة هوامش الربح لبعض السلع الأساسية وضمان عدم المغالاة من قبل بعض المنتجين والتجار في رفع هوامش أرباحهم.

- تشجيع توسيع الانتاج بكميات أكبر مما سينعكس في تقليل تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تخفيض أسعارها.

النمط الاستهلاكي

- البدء في تطبيق سياسات تؤثر على تحسين الدخل وعدالة توزيعه وكذلك تؤثر في تقليل أسعار السلع الأساسية، والتي سوف تنعكس بشكل مباشر في إعادة توزيع الدخل، وذلك اتجاه التقليل من حصة السلع الأساسية، والزيادة في حصة السلع الترفيهية، مما يعني تحسن في مستوى الرفاه للمجتمع الفلسطيني.

- رفع جودة الخدمات الصحية العامة سوف يؤدي إلى اقبال عليها من قبل المواطنين/ات كبديل عن الخدمات الصحية الخاصة المكلفة جداً.

- توفير أماكن ترفيه عامة ذات توزيع جغرافي ملائم وجودة مناسبة سوف تساهم في توفير متنفس ترفيهي لذوي الدخل المتوسط والمحدود، تقام فيها أنشطة عامة ذات طابع ثقافي ترفيهي مدعوم وبأسعار رمزية أو شبه مجانية.

- التركيز في تخفيض أسعار بعض الخدمات مثل النقل، وأسعار بعض السلع مثل الوقود سوف يؤدي إلى تقليل الإنفاق على بعض المجموعات واعادة توزيع هذا الإنفاق إلى مجموعات أخرى.

- رقابة أكبر على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص في مجالات التعليم والصحة كي لا يكون هناك مغالاة في رفع أسعار الخدمات بشكل غير منطقي وشبه مستمر، تحت حجج ومبررات غير مقنعة وغير صحيحة في كثير من الأحيان، وربط هذه التغييرات بمعيار تكون جهات رقابية رسمية هي المرجع الأساسي فيه.

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. "النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)". 2017، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. "التقرير السنوي للأسعار والأرقام القياسية". 2018، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. "التقرير السنوي لمسح القوى العاملة". 2018، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. "بيانات الحسابات القومية". 2018، رام الله – فلسطين.
- مهند أبو رجيلة، فتحي سروجي. 2013. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ومخاطر التوسع في القروض الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية (ماس).
- عبد الكريم، نصر وزيتون، عبير. 2013. "الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين".
- مكحول، باسم. 2011. "ظروف العرض والطلب الحالي والمتوقع على التمويل الإسلامي الصغير في الأراضي الفلسطينية".
- أبو هنطش، إبراهيم، وصلاح، عبيدة، 2009. "الإسكان والقروض العقارية في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية (ماس).

- ASHFAQUE H, KHAN, UMER, KHALID, (2012). "Consumption Patterns of Male and Female Headed Households in Pakistan: Evidence from PSLM 2007-08" The Pakistan Development Review, 51:4 Part II (Winter 2012) pp. 51:4, 465–478.
- Terry, Nichols Clark, (2003), 2. "A POLITICAL THEORY OF CONSUMPTION", in Terry Nichols Clark (ed.) The City as an Entertainment Machine (Research in Urban Policy, Volume 9) Emerald Group Publishing Limited, pp.19 – 102. Check the following link: https://emeraldinsight.com/doi/full/10.1016/S1479-3520%2803%2909002-0
- Hanudin Amin, (2017) "Consumer behaviour of Islamic home financing: Investigating its determinants from the theory of Islamic consumer behaviour", Humanomics, Vol. 33 Issue: 4, pp.517-548, Check the following link: https://doi.org/10.1108/H-12-2016-0102
- Liqiong Lin, Mohamad Dian Revindo, Christopher Gan, David A. Cohen, (2019) "Determinants of credit card spending and debt of Chinese consumers", International Journal of Bank Marketing. Check the following link: https://doi.org/10.1108/IJBM-01-2018-0010

- *Natalina Zlatevska, Mark T. Spence,(2016) "Parsing out the effects of personal consumption norms and industry influences on food consumption volume", European Journal of Marketing, Vol. 50 Issue: 3/4, pp.377-396,Check the following link: https://doi.org/10.1108/EJM-09-2014-0574*
- *J. M. Keynes, (1936)."The General Theory of Employment, Interest and Money" (New York and London: Harcourt, Brace and Co., 1936), pp. 96, 97.*
- *Francisco, Alvarez-Cuadrado and Ngo Van, Long, (2009). "The Relative Income Hypothesis", Department of Economics, McGill University, Montreal H3A 2T7, Canada.https://economics.ca//2009/papers/0272.pdf*
- *Costas, Meghir, (2002). "A Retrospective on Friedman's Theory of Permanent Income", University College London and Institute for Fiscal Studies November 2002 https://www.ifs.org.uk/wps/wp0401.pdf*